

استراتيجية أفريقية

التحدي

قبل الحدث، لم يكن أحد من المراقبين للسياسة الأمريكية قد تكهن بأن إدارة جمهورية ستسلم القيادة وتتوصل إلى اختراق من أجل حكم الأغلبية في أفريقيا الجنوبية. فحكم الأغلبية كان قضية ليبرالية، لم تترجم قط إلى سياسة عملية. ذلك أنه في بداية رئاسة نيكسون الأولى، حددت مذكرة قرار مجلس الأمن القومي رقم 38 موقع أفريقيا في سلم الأولويات بالأولوية الدنيا، وذلك لأسباب شتى: انشغال الإدارة المسبقة بجنوب شرق آسيا، العلاقة المثلثية مع الصين والاتحاد السوفيتي، الاهتمام بالشرق الأوسط، النفور من تعريض الأقليات الأفريقية البيضاء للخطر في المستقبل وكذلك المجازفة بالوصول إلى المعادن الأفريقية الجنوبية ذات الأهمية الاستراتيجية⁽¹⁾. لذلك، لم يكن بالشأن الضئيل أن كان على إدارة فورد أن تحقق اختراقاً من أجل حكم الأغلبية في روديسيا وتسرع الدبلوماسية التي تفضي إلى استقلال ناميبيا، وتقول إنها فعلت ذلك باسم المصلحة القومية الأمريكية.

لقد رعت إدارة فورد مبدأ حكم الأغلبية حتى قبل أن تقرر الإلقاء بالثقل الكامل للقوة والدبلوماسية الأمريكية خلفه. لكن في أية نقطة من المسار العادي للأحداث، تحولت أفضليتنا الأخلاقية إلى سياسة، أمر يصعب تحديده بالرجوع إلى الوراء؛ ذلك أن الحاجة للقيام بمبادرة ما نشأت من انهيار الإمبراطورية البرتغالية. لكن من المؤكد أن الأزمة الأنغولية سنة 1975 استدعت الإحساس بضرورة الاستعجال. كما أقتنعنا بأن علينا أن نقاوم أية عمليات سلب مستقبلية تقوم بها قوات خارجية. وقد كنا بحاجة لأن نتعرف بأنفسنا إلى المطامح الأفريقية ونقنع جنوب أفريقيا بالتخلي عن دعمها التاريخي لحكم الأقلية البيضاء في البلدان المجاورة.

وعلى الرغم من تأثرنا بالاعتبارات الجيوسياسية، فقد كنا مقتنعين ومصممين على الارتقاء بالأمور للتوصل إلى حكم الأغلبية. فسياسة تركز على مصلحة قومية لا يمكنها أن تنجح ما لم تعدّ إعداداً حسناً لإقناع أولئك الذين تسعى لإقناعهم، ولا يمكن لأولئك الذين يمارسونها أن يكونوا مقتنعين ما لم يؤمنوا كل الإيمان بما هم فاعلون. بالنسبة إلينا، كان تخفيض المقدرّة السوفيتية والكوبية على تحويل أفريقيا إلى

جبهة من جبهات الحرب الباردة هو بالتأكيد هدف أساسي. لكن كان باستطاعتنا تحقيقه فقط باعتباره جزءاً من سياسة عريضة تجند مساندة البلدان الأخرى في المنطقة حسب إحساسها هي بالأولويات والقيم.

لهذا، فإن إسهام إدارة فورد الذي قدمته للسياسة الأفريقية، أي مصادقتها على مبدأ حكم الأغلبية، كان أقل شأنًا من تحريكها للعناصر المطلوبة للنجاح. فقد حققت استراتيجيتنا هدفاً هاماً ألا وهو مساندة نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقية لمبدأ حكم الأغلبية في روديسيا وناميبيا، كما كسبت موافقة دول خط - المواجهة الأفريقية (البلدان التي تقع على حدود روديسيا وناميبيا) على سياسة التطور، بدلاً من سياسة المواجهة، ودعّمت دول المواجهة ببلدان أفريقية معتدلة، ناطقة بالفرنسية والإنكليزية. ونتيجة ذلك، وجدنا دعماً كبيراً ضمن منظمة الوحدة الأفريقية، ووجدنا دور بريطانيا بتقديم الإطار السياسي من أجل الانتقال إلى حكم الأغلبية في روديسيا، وعلّقنا، للمرة الأولى، القيادة الأمريكية - الأفريقية في حوار مستمر بشأن أفريقيا مع صانعي - سياسة أمريكيين رفيعي المستوى، مما أتاح لنا إمكانية إنشاء قاعدة في الكونغرس دعمت سياسة أمريكا في القارة.

وكما تبين، فإن نهجنا العملي والاستراتيجي أساساً فيما يخص أفريقية برهن على أنه مصدر قوة في تعاملاتنا مع قادتها. وخلافاً للكثير من داعميهم الفكريين في الولايات المتحدة، فإنهم لم يطلبوا من قوة كبيرة كأمریکا رسم سياستها الخارجية فقط على أساس المبدأ الغيري. فالقناعات الأخلاقية يمكن أن تمنحهم الزخم اللازم لبدء الكفاح من أجل الاستقلال وتساندهم عبر أخطاره وتضحياته. لكنهم كانوا قد بقوا على قيد الحياة ثم سادوا من خلال تعلمهم أن يولّفوا أنفسهم جيداً مع الإزعاجات الناجمة عن علاقات السلطة على صعد ثلاثة على الأقل: مواجهة السلطة الاستعمارية السابقة، والتنافس الأمريكي - السوفيتي، والصراعات من أجل السيطرة ضمن حركاتهم ذاتها، وكان عليهم أن يتحلوا، وقد تحلوا، بالواقعية.

قلة قليلة جداً من القادة في القارات الأخرى واجهت التحديات المتأصلة في حكم بلدان أفريقيا. فبني أفريقيا، لم يكن القادة يمثلون إلى حد كبير إجماع رأي وطني بقدر ما كان عليهم أن يصنعوه يوماً بعد يوم. في بلدان أمريكا وأوروبا، تتحدد شرعية الحكم من خلال إطار دستوري وقانوني ما، أما في أفريقيا فيحققون الشرعية من خلال ممارسة الحكم ذاتها، وفي بعض البلدان يسعون إلى إقامة الشرعية من خلال أعمال واضحة لإرادة - ذاتية. على أنه ما من بلد إفريقي، مهما انحرفت سياساته أو توجهاته العقائدية، مارس الديمقراطية متعددة الأحزاب وفق النمط الغربي. وليس باستطاعته ذلك في تلك المرحلة. ذلك أن التحدي وخلافاً للغرب، ذلك الذي تواجهه الحكومة يتم إدراكه ليس بوصفه برنامجاً سياسياً بدلاً بل كتهديد للحمة الوطنية. وحين كان القادة الأفارقة ينادون بالديموقراطية، فإنما كان

ذلك لتثبيت حقوق الأغلبية السوداء ضد الحكام الاستعماريين، دون أن تطبق بالضرورة على إدارة شؤونهم الداخلية. أما القادة فيحمون، بغيرة شديدة وأحياناً بوحشية شديدة، سلطتهم من كل التحديات الداخلية. وقد فسر رئيس السنغال المشهور، ليوبولد سنغور - وهو شاعر بقدر ما هو رجل دولة - المواقف الأفريقية تجاه الحكم عندما زرت دكار في 1 أيار، 1972:

سنغور: هنا، في أفريقيا، الدولة هي عائلة كبيرة..

كيسنجر: لكن إذا كان رئيس الجمهورية هورأس العائلة فلن تكون هناك أية طريقة لتغييره إلا بموته أو عجزه.

سنغور: طبعاً، في الماضي كان هناك، عادة، طقس من الطقوس هو ذبح الملك. فحين يصيب البلاد جفاف أو وباء، كان لا بد من تغيير الملوك، وحينذاك كان الملك يقبل بالذبح الطقسي ذلك. والشعب السنغالي هنا يؤمن بي ويثق بي لأنني حاولت أن أرسخ التقاليد الأفريقية وأن أقيم الحوار.

كيسنجر: حسن، أترأه يكفي أن تناقش القضايا مع الكل ومن ثم تتخذ قراراتك؟

سنغور: أجل. تلك هي الطريقة الجديدة. فإذا ما أصيغت للإنسان، سيكون حينذاك نصف - راض على الأقل.

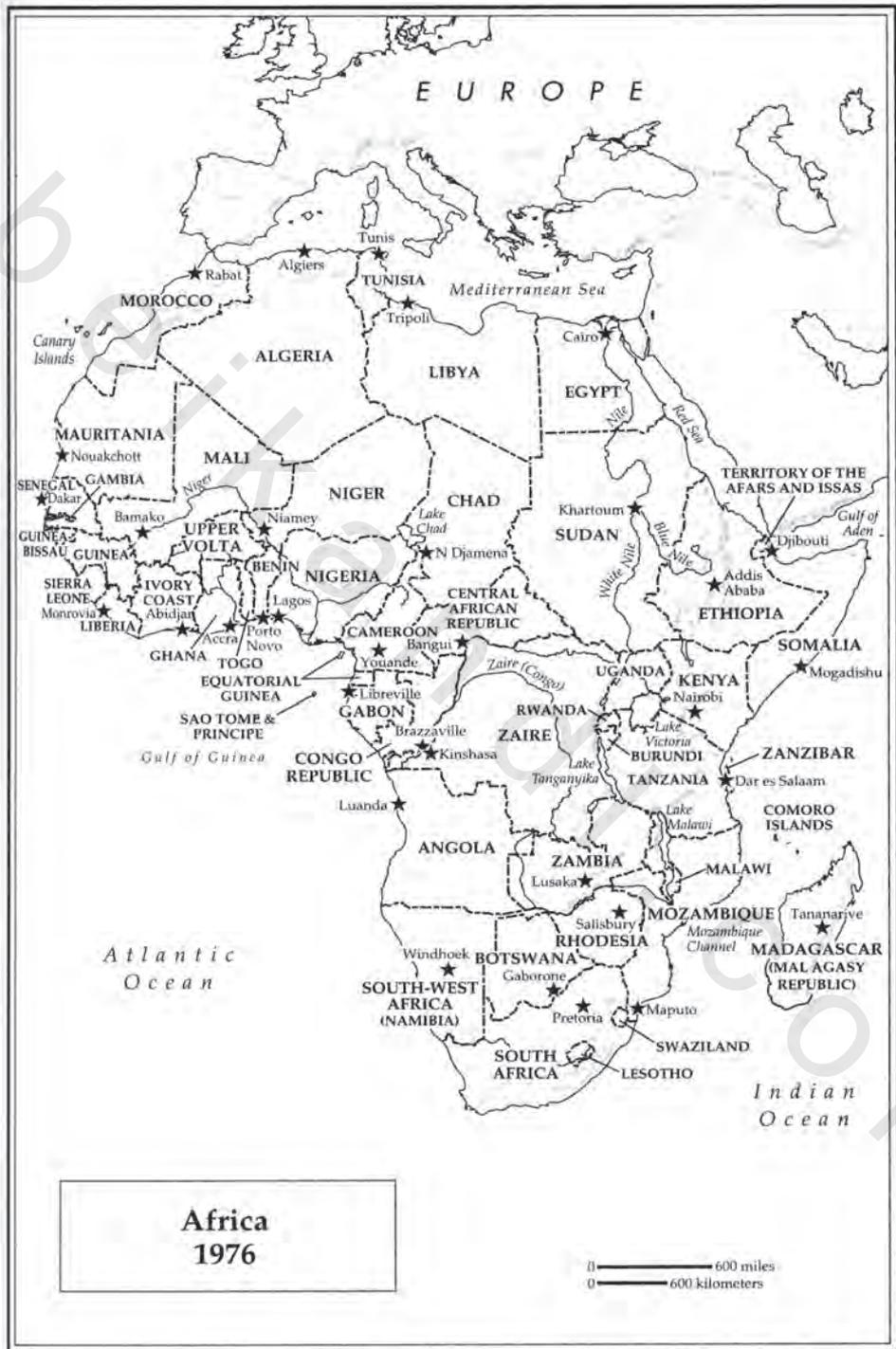
كيسنجر: في نظامنا، تلك الطريقة لا تجدي...

سنغور: .. إنها مشكلة أفريقية وهي أننا لا نعد من يخلفنا في الحكم.

فرئيس الدولة هو الأب، وحين يموت، يكون الأمر بمثابة صدمة للعائلة، ولقد قلت دائماً: إن هناك مصدرين للحزن في أفريقية: الانقلابات العسكرية التي نعاني منها وعدم الإعداد لتوريث الحكم.

هذه المواقف تفسر هالة السحر الأولية التي تحيط بكثير من الحكام الأفارقة على الطراز الماركسي - اللينيني. فالنظرية الاقتصادية ليست هي ذات الصلة الكبيرة بالظروف الأفريقية التي تجذبهم. بل الأخرى أن الماركسية تليها مطلباً أساسياً لديهم ألا وهو تركيز السلطة السياسية في مركز واحد وتأمين الاستمرارية السياسية، كما أنها تخدم غرضاً فرعياً آخر هو عدم الضغط بكثير من الحدة على الغرب لفتح خزائنه.

وانطلاقاً من سيرهم الذاتية، وتجاربهم المحلية، فإن القادة الأفارقة لم يتوقعوا من سلطة كبيرة أن تتصرف بدوافع غيرية. وعلاقتي بهم لم تعان من - بل أعتقد أنهم كانوا يعززون - إصراري على أن عليهم أن يرتكزوا على مبدأ المصالح المشتركة المتبادلة، وهكذا، في حفل عشاء وجهت فيه خطاباً لوزراء الخارجية الأفارقة الذين كانوا يحضرون اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في 23 أيلول 1975، أعلنت:



أننا لا نتوقع منكم أن تكونوا في حالة انسجام تام معنا في القضايا الدولية كلها، لكن نطلب منكم فقط، مثلما نحترم مصالحكم، ونفكر بحقوقكم ونتعاطف مع قضاياكم، أن تولونا الاعتبار ذاتها.

في 21 نيسان 1976، أي قبل يومين من سفري إلى أفريقية لبدء الحملة الدبلوماسية التي ستؤدي إلى حكم الأغلبية في روديسيا، التقيت بالسفراء الأفارقة الموجودين في واشنطن وقلت لهم:

إننا نعتقد أن مستقبل أفريقية يمكن أن يكون أفضل بفضل الأفارقة أنفسهم، ولهذا نعتقد أن الوحدة الأفريقية ضرورية. علماً أنه ليس لدينا مصلحة أمريكية خاصة في أننا نريد أن نقدم الخدمات إلى أفريقية، بمعنى أنه ليس لدينا أي اهتمام في تحقيق وضع المهيمين بالنسبة إلى الولايات المتحدة.

إننا نعتقد، بالطبع، أن تطور أفريقية، هو أيضاً من مصلحتنا، وكما يمكنكم أن تتوقعوا، ما من دولة تفعل شيئاً لا يدخل أيضاً في نطاق مصلحتها.

على هذا الأساس، أقمت مع نظرائي الأفارقة علاقات شخصية حارة. فقد كانوا يتمتعون بالفطرة السليمة، ولهم شخصيات بارزة، لكن غالباً تماماً ما كانوا ذوي حس دعابة رديء. كذلك لم تكن لديهم أوهام حول قواعد البقاء في السلطة، فالسياسة، في رأيهم، ليست مهنة الضعفاء. وفي المحادثات الخاصة، نادراً ما كانوا يستخدمون الكلمات الطنانة الرنانة المضادة - للغرب، والتي أقاموا عليها رصيدهم ضمن حركة عدم الانحياز. فما كانوا يطلبون من الولايات المتحدة إنما هو تفهم مشكلاتهم الخاصة، والمساعدة الاقتصادية والتعاون مع حركاتهم التحررية. وبغية إنهاء الحكم الاستعماري كانوا على استعداد لقبول المساعدة من أية جهة. ذلك لم يجعلهم تابعين يدورون في فلك رعائهم وحماتهم، الذين كانوا يعتقدون، واعتقادهم صحيح، بأنهم كانوا يخدمون مصالحهم الخاصة. وإلى الحد الذي كان يوجد فيه نهج أفريقي محدد لعزل الأمم الأفريقية الجديدة عن الحرب الباردة - مثلما كان يزعم كثير من المفكرين، وعناصر وسائل الإعلام، ومسؤولو وزارة الخارجية - فقد كان ذلك يتجسد في التركيز البطولي على الذات والافتناع بأن تقديم الشكر والامتنان، وإن كان ذا صلة كبيرة بالعلاقات الشخصية، فإنه لا يلعب دوراً في السياسة.

لفترة طويلة من الزمن، لم يكسب السوفييت إلا القليل بدعمهم المكشوف لحركات التحرر الأفريقية، كما لم نخسر إلا القليل باشغالاتنا في أماكن أخرى. بيد أن أنغولا غيرت الأمور. فهناك، وللمرة الأولى، كانت حركة تحرر أفريقية قد سيطرت أولاً من خلال معدات عسكرية هائلة (حسب المعايير الأفريقية على الأقل) جاءت من الاتحاد السوفيتي، بما في ذلك جسر جوي هام، ومن ثم من خلال التدخل الكوبي بقواتها المقاتلة المجهزة من قبل الاتحاد السوفيتي. ولفترة هامة من الزمن، لم يكن هناك جيش لحركة التحرير الأنغولية يمكن أن نتحدث عنه؛ فكان القتال الحاسم يتم من قبل القوات الكوبية حصراً، بمساعدة مستشارين حربيين سوفييت.

في هذه الظروف، لم يعد من المحتمل الكلام بصورة مقبولة عن «حلول» أفريقية خاصة. فإذا لم يتم إيقاف الاتحاد السوفيتي والملحقين به عند حدهم، فإنهم سيظهرون كعامل حاسم، ربما، في شؤون القارة ولسوف يدفع القادة الأفارقة الأكثر عملياً والأقل أيديولوجية من خلال علاقات القوة الناشئة لأن يلتقوا بأنفسهم في أحضان موسكو، وإن رغبوا في تحاشي أحضان موسكو (أو كوبا)، فإن باستطاعتهم — إذا وقفت الولايات المتحدة جانباً — أن يتحولوا إلى الصين التي كانت ترغب كل الرغبة في منافسة موسكو وإن كانت لا تملك إمكانيات الوصول ولا الثروات للتعامل مع الاندفاع السوفيتية — الكوبية. وما إن تنشأ قاعدة سوفيتية — كوبية هناك، حتى تتطلب عملية عسكرية أساسية لإزاحتها من موقعها (وقد ظلت القوات الكوبية ما يربو على خمس عشرة سنة في أنغولا، ثم لم تتسحب إلا عندما — وعلى نحو متأخر — بدأت الضغوط عسكرية مضادة وهامة تمارس عليها من قبل إدارة ريغان).

الهدف الأشد هشاشة بالنسبة إلى الأزمة التالية بدا وكأنه روديسيا الجنوبية السابقة (زمبابوي الآن)، حيث كانت أقلية من الأوروبيين البيض لا يزيد عددها عن 270000 نسمة تحكم قرابة ستة ملايين أفريقي. وكونها مستعمرة بريطانية، كانت قد أعلنت من جانب واحد استقلالها سنة 1965. بذلك كان موقف روديسيا القانوني الدولي مماثلاً لموقفها. في البداية، سعت بريطانيا من أجل تعاون أمريكا للإطاحة بالنظام الجديد الذي يرأسه إيان سميث، لكن إدارة جونسون تملصت، فظل إيان سميث رئيساً للوزارة عقداً كاملاً آخر. ونظراً لعدم اعتراف أية دولة بها فقد كانت روديسيا من الناحية القانونية، ما تزال مستعمرة بريطانية، ونتيجة للحكمة التقليدية التي تملكها فقد رأت أنه لا بد من التوصل إلى حل من أن تطلب إلى روديسيا سحب دعواها بالاستقلال. بعد ذلك توضع مسودة دستور جديد يوفر الحكم للأغلبية تحت رعاية بريطانية، وذلك آخر عمل تقوم به في حكمها الاستعماري.

على أن المشكلة كانت في أن بريطانيا لم تعد لديها القوة ولا السلطة لتحقيق هذا الهدف بنفسها. وقد عقدت عدة اجتماعات بين إيان سميث وهارولد ويلسون أخفقت كلها في التوصل إلى مخرج وذلك في مطلع السبعينيات. كما أن الحظر الدولي لا يمكن أن يكون فعالاً طالما كانت جنوب أفريقية ومستعمرة موازمبيق البرتغالية تؤمنان حركة النقل للتجارة الروديسية.

بمجيء 1974، عمل إنهاء الاستعمار البرتغالي على توير السياق الجيوسياسي. فحكومة موازمبيق الماركسية الجديدة أغلقت حدودها مع روديسيا وأصبحت قاعدة لعصابات حرب شعبية، وهي، من كل جارات روديسيا، كانت تعتبر أيديولوجياً الأشد نزوعاً لدعوتها الكوبية للتدخل. وهكذا بدأت جنوب أفريقية، بمواجهة هذه الضغوط المحتملة، هي الداعمة الطويلة الأمد لإيان سميث، تفكر أفكاراً جديدة حول دعمها لروديسيا وسحبها لوحدة الشرطة التي كانت قد أرسلتها إلى الحدود الروديسية — الزامبية. التقى وزير خارجية جنوب أفريقية في لوساكا بوزارة خارجية تنزانيا، وبوتسوانا، وزامبيا ثم رتبوا معاً

اجتماعاً بين سميث وقادة المجلس الوطني الأفريقي (المنظمة - المظلة التي تختفي تحتها حركة الاستقلال الأفريقية الروديسية). تم الاجتماع في عربة قطار عند شلالات فيكتوريا، الحدود الساحرة التي تفصل بين زامبيا وروديسيا، وذلك تحت إشراف كينث كاوندا، رئيس زامبيا، ورئيس وزراء جنوب أفريقيا، جوهانز فورستر كونها قوتين، ضامنتين، ثم انتهى الاجتماع الخارق للعادة، أيضاً، إلى طريق مسدود.

ذلك الطريق المسدود أدى إلى خلق أخطار تدخل أجنبي متزايدة. فإذا تصاعدت حرب العصابات، يمكن لمقاتلي المقاومة أن يبدؤوا بزعزعة استقرار الدول التي لهم قواعد فيها، ولاسيما زامبيا، مثلما فعلت منظمة التحرير الفلسطينية، بالنسبة إلى الحكومة الشرعية في لبنان (انظر الفصل 23). هنا يمكن أن تظهر القوات الكوبية، ويكون تدخل جنوب أفريقيا محتملاً حينذاك.

تلك هي المشكلة الجيوسياسية التي سعت إدارة فورد لمعالجتها، بينما كانت تركز على تطوير برنامج يمكن معه للقادة الأفارقة أن يحددوا هويتهم، وقاعدة يمكنهم منها أن يقاوموا المزيد من عمليات الاستلاب السوفيتية - الكوبية.

العالم يتطلع إلى أنغولا:

في 5 أيلول، 1975، أي بعد أربعة أشهر ونصف من زيارة كينث كاوندا إلى واشنطن، التقيت بوزير خارجيته، روبيا بندا، في نيويورك خلال الجلسة الخاصة السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، فلم يذكر أي منا أنغولا. وذلك، من جانبنا، لأن برنامجنا السري كان قد بدأ لتوه، وكنا نتوقع له النجاح رغم كل الترددات والتأجيلات. ثم إن بندا لم يطرح الموضوع، ربما بسبب حساسية النصيحة التي وجهها لنا رئيسه، وربما أيضاً لأنه ما من قائد أفريقي كان بمستطاعه أن يفكر بأن من الممكن أن نفضل، وعلى نحو أقل في أن من الممكن أن يجبرنا على النشل كونغرس الولايات المتحدة ذاته.

بدلاً من ذلك، تحدثنا أنا وبندا عن روديسيا. فقد قدم، دون أي إحساس خاص بالاستعجال، اقتراحاً عملياً فحواه أن على كلتا الدولتين، الولايات المتحدة وزامبيا، أن تحثا رئيس وزراء جنوب أفريقيا، السيد فورستر، على استخدام نفوذه الجيد لدى سميث: «ها هنا نلتقي إن كراهيتهم لنظام التمييز العنصري، بالنسبة إلى الكثيرين من الزعماء الأفارقة، ليست بالعقبة التي لا يمكن تجاوزها بهدف تحقيق تعاون عملي مع جنوب أفريقيا بخصوص مشكلات أفريقيا. وقد وسع بندا الدعوة بحيث أזור زامبيا، فوافقت مبدئياً على أن تتم في الربيع التالي.

في غضون ذلك، سعت لإيجاد الإطار العام المناسب لانغماس أشد في شؤون أفريقيا. ففي كل من الخطاب السنوي لوزير الخارجية الذي التقيته في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 22 أيلول وكذلك في مأدبة العشاء التي أقيمتها لوزراء الخارجية الأفارقة وممثليهم الدائمين في 23 أيلول، ركزت كل التركيز

على مساندة أمريكا لأهداف أفريقية في التقدم الاقتصادي، والعدالة، وإنهاء العنصرية، والنأي عن تناقض القوى العظمى⁽³⁾.

مرة ثانية التقيت ببندا في 17 كانون الأول خلال مؤتمر المنتخبين - المستهلكين الذي عقد في باريس. كانت أنغولا قد أصبحت القضية العامة التي بدأت منظمة الوحدة الأفريقية تتدخل فيها. فقد دعم بندا موقفنا، وهو رفض الاعتراف بحركة تحرير أنغولا المدعومة كويباً وسوفيتياً وكنت ما أزال متفائلاً بأن الجمع بين المساعدة الفرنسية، أرصدة وزارة الدفاع التي أعيدت برمجتها، والدبلوماسية الأمريكية - السوفيتية، سيحقق أهدافنا في وقف - إطلاق النار، وانسحاب القوات الأجنبية وإقامة حكم اثتلافي. مرة ثانية كانت روديسيا هي موضوع المحادثات الرئيسي، ومرة ثانية ألح بندا على النهج المشترك تجاه جنوب أفريقية (رغم الدور الملحوظ حينذاك الذي كانت تقوم به قوات جنوب أفريقية في أنغولا).

خلال أيام، انتهت استراتيجيتنا الأنغولية، وكانت، تعديلات توني وفيما بعد كلارك هي التي أنهتها. لقد كسبت حركة التحرر الأنغولية وصار لها اليد العليا، كما صار التحدي المائل في منع قوات الحملة الكويبية المجهزة سوفيتياً من الظهور كقوات متحكمة في أفريقية الجنوبية، أمراً ملحاً. ومباشرة إثر إخفاق محاولتنا الأنغولية تقدمت إلينا أربع دول أفريقية يطلب ترحونا فيه أن نحول دون عاقبة كهذه.

في 5 شباط 1976، زار مارك تشونا، أمين سر كاوندا، واشنطن ناقلاً رسالة من رئيسه إلى فورد، فكرتها هي، أن الطريقة الوحيدة لكسر الجمود في القضية الروديسية هي أن أوجه رسالة إلى إيان سميث أحثه فيها على المفاوضات، وإلا فإن عصابات الحرب الشعبية المتوضعة في زامبيا وموزامبيق ستصعد الحرب ولا شك وستنقلها إلى بلاده. وما إن يصبح الكفاح يكن لائقاً وإننا لن نتساهل مع أي تحرك كوبي آخر في أفريقية الجنوبية. شدد تشونا على ضرورة اتخاذ إجراءات لمنع أية أعمال كويبية وسوفيتية أخرى في أفريقية الجنوبية، إذ كان هو وكاوندا يعتبران أن الاتجاهات السائدة حالياً تشكل خطراً جدياً على أمن المنطقة برمتها وعلى استقلالها.

في 11 شباط، اتصل وزير خارجية زائير، نغوزا - كارل - بوند، وسفير السنغال أندريه كولبري بفورد كي يعبرا عن وجهة نظر البلدان الناطقة بالفرنسية. فهي، الأبعد جغرافياً، كانت أقل اهتماماً بحكم الأغلبية في روديسيا وأكثر قلقاً بكثير للنجاحات السوفيتية وللقرار الأمريكي الواضح بالتخلي. فرد فورد «بأننا سنفعل كل شيء في مستطاعنا للتأكيد بأن ما حدث لن يتكرر أبداً. إننا مصممون، وأعتقد أن الحالة قد تغيرت». لقد كان نوعاً من الاستبصار في عقل الكونغرس المفكر الذي كان، في مثولاني الكثيرة أمام لجان الكونغرس، كثيراً ما يروغ مني.

الدولة التالية التي سمعنا منها كانت مصر. فقد زار وزير الخارجية محمد رياض عدداً من البلدان الأفريقية في أواسط شباط، ثم شارك بعد ذلك السفير الأمريكي هيرمان إيلتز اهتمامه العميق بالدور

السوفييتي المتنامي في القارة وبتراجع النفوذ الأمريكي. وذكر في تقريره، واقعاً تحت تأثير الكارثة في أنغولا، بلداناً مثل مراكش، وإثيوبيا، وكينيا تعتبر نفسها في حالة خطر شديد، بل حتى قادة يساريون مثل جوليوس نيريري، رئيس تنزانيا، الذي كان قد دعم حركة تحرير أنغولا، قيل إنه قلق من تعاظم الوجود السوفيتي ودرجة التخلي الأمريكي. وقد تقدم رياض بطلب متقد العاطفة، بوصفه صديقاً للولايات المتحدة، قائلاً: إن المنطقة بحاجة ماسة وعاجلة لسياسة أفريقية أمريكية «أكثر فعالية واستجابة»، مختتماً تقريره بملاحظة تقول: إن معظم الزعماء الأفارقة الذين التقى بهم في رحلاته كانوا يتساءلون، إن كان للولايات المتحدة أية سياسة أفريقية على الإطلاق.

وخلال رحلة إلى أمريكا اللاتينية وفي رسالة وصلت في منتصف شباط، سمعت التحليل نفسه من قادة نصف الكرة الغربي. فكتبت تقريراً إلى فورد حول موقف الرئيس الفنزويلي كارلوس أندريه بيريز الذي كتم عاطفته ووده للإدارات الجمهورية منذئذ فصاعداً كتماً تاماً:

في فنزويلا، لم يفت انتباه الرئيس بيريز إلا بالكاد أن الحكومة في لاوندا استلمت مقاليد السلطة بحراب دولة من أمريكا اللاتينية (أو بالأحرى دولة كاريبية نظراً لأن فنزويلا تخشى كل الخشية من أن تتمكن كوبا من إقامة كتلة كاريبية سوداء)..

بهذا المعنى، فإن أنغولا، بالنسبة إلى أمريكا اللاتينية، أكثر أهمية من فيتنام، والآن، كما حينذاك، هم مهتمون بما يحدث في واشنطن وليس في سايجون أو لاوندا. إنهم يعلمون أن دولة من أمريكا اللاتينية – ولأول مرة في التاريخ – قد قامت بغزو من وراء البحار وبقوة عسكرية ذات قوة نار معتبرة متدخلة في صراع داخلي في بلد آخر تدخلاً كانت له نتائج حاسمة كل الحسم – ولقد حاولنا أن نفعل شيئاً حيال ذلك لكننا فشلنا، نتيجة انقسامنا الداخلي، في إيقاف كوبا.

لقد كان الفنزويليون صريحين حول فشلنا بقدر ما تسمح لهم اللياقة وآداب السلوك أن يكونوا. أما البيروفيون فقد كانوا أقل رغبة في إبداء قلقهم، ربما نظراً لأن البيرو حريصة على أن تحافظ على رصيدها كدولة عدم انحياز. لكن ليس ثمة من شك لدى كراكاس أوليما على حد سواء في أن رد فعلنا على الكوبيين في أنغولا غير من نظرة أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة وليس نحو الأفضل.

في 23 شباط، كتبت تقريراً إلى فورد من كولومبيا عن وجهات نظر الرئيس ألفونسو لوبيز متشيلسين:

«إنه مهتم الآن بكوبا قدر اهتمام رئيس فنزويلا، بيريز، بها، لكن.. هويري الخطر في أن الاستراتيجية الكوبية الجديدة هي أن تستغل البعد العنصري في جيوسياسات المنطقة المضطربة (أمريكا اللاتينية). كما يعتقد أن كاسترو لن يذهب إلى قبره أبداً قبل أن يحاول القيام بدور في العالم يتجاوز كوبا.»

رحلتي إلى أمريكا اللاتينية هي المناسبة التي استغلّيتها كي أؤكد على أننا لن نتساهل تجاه أي تحرك عسكري كوبي آخر في أفريقية. بيد أن الحضور كانوا متشككين إلى حد كبير، بل إن وزير الخارجية البرازيلي، أنطونيو داسيلفيرا، عبر بفضاظة عما كان زملاؤه من البيرو، وفرنزويلا، وكولومبيا، قد قالوه برقة وكياسة. فعندما عبر عن قلقه من أن تتدخل القوات الكوبية لدعم غوايانا في نزاعها الحدودي مع البرازيل، قلت: إننا بالتأكيد لن نتساهل إزاء أي تحرك كوبي من هذا النوع، فرد داسيلفيرا فاتحاً عليّ النار: «نحن غير متأكدين من أن باستطاعتنا الاعتماد على الولايات المتحدة بعد الآن».

صياغة استراتيجية أنغولية:

في 4 آذار 1976، نقل إلي سفير المملكة المتحدة، بيتر رامسبوثام، ملاحظات مجموعة بريطانية عليا كانت قد زارت روديسيا بأمر من رئيس الوزراء جيمس كالاهاان: إن الوضع يسير من سيئ إلى أسوأ، والموقف بالنسبة إلى الغرب أكثر جدية. وكما قال البارحة ديفيد إنالز: (مدير إدارة روديسيا في وزارة الخارجية) هناك تغلغل شيوعي كثيف. وإننا قلقون كل القلق من حرب عنصرية أيضاً، والآن مع روديسيا هناك وضع خاص للمملكة المتحدة - المشكلة الدستورية. فجيم كالاهاان لن يتحمل مسؤولية دون أن يكون لديه سلطة.

قلت لرامسبوثام إننا سنكون «متعاطفين مع أي شيء يقرره كالاهاان»، لكنني حذرته من أننا لن نقبل أي إخفاق في التوصل إلى حكم الأغلبية كعذر للوقوف جامدين إلى أن يحدث غزو عسكري كوبي آخر إلى أفريقية: يمكنني أن أقول لك، رغم الضجة التي يحتمل أن تقوم هنا: إننا لن نقبل أي تدخل كوبي آخر. فالعواقب بالنسبة إلى أفريقية - ويمكنني القول إثر رحلتي إلى أمريكا اللاتينية - بالنسبة إلى الأمريكيين الجنوبيين والكاريبين أيضاً - بما في ذلك ممتلكات بريطانيا الكاريبية السوداء - أقصد عواقب وجود جيش كوبي منتصر ستكون وخيمة للغاية. كما إننا لن نستطيع تحمل وجود جيش كوبي يتقدم في أنحاء أفريقيا كلها. على أن رامسبوثام كان أكثر تهديباً وانضباطاً من أن يعبر عن اختلافه معي. لكنني، وبكل وضوح، كان أكثر تحمساً حول استعارة قوات أمريكية لمساندة سعي كالاهاان من أجل حكم الأغلبية مما كان حول اشتراكنا في مقاومة المغامرات الكوبية. ولقد اتضح الفارق في التأكيد عندما أغلقت موزامبيق دون أية شروط فيما يتعلق بالتدخل الكوبي. رفضت الولايات المتحدة الانضمام إلى ذلك القرار الجماعي، إذ أوضحنا أن مأسهتنا الصغيرة ستوقف إذ ما سمحت موزامبيق لقوات عسكرية أجنبية بالمشاركة في الصراع الروديسي. في 12 شباط، نقلت تصميمنا على مقاومة أية تدخلات سوفيتية أخرى إلى وزير خارجية غوايانا، فريد ويلز، الذي كان في زيارة إلى واشنطن. وكونه صديقاً معروفاً لكاسترو ومعجباً به، كنت على يقين من أنه سيمرر تحذيرنا بأن كاسترو يلعب بالنار «وأننا أجلاً أم عاجلاً سنوقفه عند حده»، وأننا سنختار مكان المواجهة:

إن لم تكبح كوبا نفسها، فسيكون الاحتمال الأكبر هو أن تحدث مواجهة عسكرية في كوبا، وليس في أنغولا. لقد فعلنا كل ما بوسعنا لتحسين العلاقات، لكن ليس الشيء ذاته علناً: «لسوف تعارض الولايات المتحدة أشد المعارضة» أي عمل آخر تقوم به القوات السوفيتية أو الكوبية «كمغامرة دولية محضة»⁽⁴⁾.

لم نقترح أن ترتكز سياستنا على الاعتبارات الاستراتيجية وحدها. ففي 13 آذار، ألزم فورد، وللمرة الأولى، الولايات المتحدة بأن تدعم دعماً لا موارد فيه حكم الأغلبية في أفريقية الجنوبية: «إن الولايات المتحدة مكرّسة كلياً للعمل إلى أن ترى أن الأغلبية هي صاحبة السلطة والحاكمة في «روديسيا»⁽⁵⁾.

لم يناقش كالاها، ونحن في أفضل حالة من العلاقات الإنكليزية الأمريكية التقليدية الخاصة، مناقشة صريحة معي التعليق الذي كنت قد قلته لرامسبوثام بأننا سنقاوم أية مغامرات كوبية أخرى، سواء حققنا حكم الأغلبية في روديسيا أم لا. بل بدلاً من ذلك، كشف كالاها، مدعياً أن الوقوف في وجه التحركات الكوبية هي مشكلة سياسية إلى حد كبير، سيكشف النقاب عن اقتراح بريطاني في 22 آذار بأن «نسبق» السوفيت، بحيث تكون سمة ذلك الأساسية وضع برنامج زمني دقيق لحكم الأغلبية خلال ثمانية عشر إلى أربعة وعشرين شهراً.

وقد دعمت اقتراح كالاها في خطاب ألقته في دلاس في اليوم ذاته داعياً إياه بأنه «بناءً جداً»، ثم أرفقته بتحرير إلى كاسترو:

لن يكون تعاوننا متوفراً لأولئك الذين يعتمدون على الجنود الكوبيين. فالولايات المتحدة لا يمكنها أن تسلّم إلى ما لا نهاية بوجود قوات وحملات كوبية في أراضٍ نهائية عنها بهدف ممارسة الضغط وفرض التطورات السياسية بقوة السلاح»⁽⁶⁾.

خلال ثمان وأربعين ساعة أعلن إيان سميث عن رفضه لاقتراح كالاها. إذ من الواضح أن الاقتراحات الدبلوماسية لا يمكنها بنفسها أن تغير ميزان الحوافز التي مكنت إيان سميث من تحصين نفسه طيلة عشر سنوات. ولم يكن لدى بريطانيا القوة لإخضاعه، كما لم يكن باستطاعتها أن تضيف إلا القليل لما كانت تفعله دول المواجهة - وبلا فعالية بالأحرى. وهكذا، بإعلان خطة عقيمة بعد أخرى، انتهت المغامرة إلى إحباط الأطراف الأفريقية وتقديم الذريعة للتدخل السوفيتي والكوبي. وبما أنها القوة الوحيدة القادرة على التأثير في حسابات الأطراف، فقد كانت الولايات المتحدة بحاجة لأن تتحمل مسؤولية تطوير استراتيجية خاصة بأفريقيا الجنوبية.

إن «تحمّل المسؤولية» كشعار، هو فارغ بقدر ما هو مؤثر، ما لم يؤد إلى أعمالٍ تبدل الظروف التي نجمت الأزمة عنها أولاً. ولا بد من الوصول إلى طريق مسدود لإشغال فتيل العمل، سواء فرض من الخارج أم كان نتيجة قرار إلزامي تقريباً.

قرر فورد أن أفضل طريقة لخلق مثل ذلك الطريق المسدود، هي برمجة رحلة أقوم بها إلى أفريقية كي أبين اهتمامنا بها وأقدم موقفاً أمريكياً متمسكاً في خطاب هام ألقيه أمام حضور من الأفارقة. فإذا أردنا أن نحقق تقدماً نحو حل سياسي قبل أن يفلت زمام الأمور من أيدينا وقبل أن يفرق فورد في حملته الانتخابية، فإن علينا أن نبدأ بأسرع ما يمكن. حين اتخاذ القرار في أوائل شباط بأن علي أن أذهب إلى أفريقية، كان موسم الانتخابات الأولية على وشك أن يبدأ. ومن المدعش نتيجة معايير السياسة في هذه الكتابة، أن الانتخابات الأولية لم تناقش قط حين خطط للرحلة في نهاية نيسان. جزء من السبب ربما، هو أنه لم يكن هناك طريقة عملية لحسابها. ومن نهاية شباط إلى نهاية حزيران، كان سيجري انتخاب أولي في هذه الولاية أو تلك كل أسبوعين أو ثلاثة. يعقبها تحديد المؤتمرات والانتخابات.

وكما كان قد أوضح خلال أزمة قبرص والجدل حول تعديلات جاكسون و«إعادة تقويم» سياسة الشرق الأوسط، لم يكن فورد ليعلق أمالاً كبيرة على أن السياسة الخارجية ستكون عوناً له في تطلعاته الانتخابية. وعندما عدت من رحلتي الأفريقية الأولى لأواجه حلبة انتقادية واسعة النطاق، قال فورد في اجتماع المكتب الأمن القومي بتاريخ 11 أيار:

هنري ذهب لتوه إلى أفريقية، وقد نفذ سياسة مسؤولة وجيدة. فيما أطلقت علينا سياسياً نيران مدفعية كثيرة نتيجة هذه الرحلة، لكنها كانت كلها بغير وجه حق وبلا قيمة. فإذا كنا سنحافظ على وضعنا في العالم، فليس بمستطاعنا أن نجمد سياستنا الخارجية في السنة الانتخابية، بل علينا أن نستمر بفعل ما هو صحيح، وذلك بغض النظر عن الانتخابات الأولية. وقد يكون هذا قاسياً أحياناً لكنه صحيح.

لقد تم اختيار لوساكا لكي أقدم فيها برنامجنا من أجل حكم الأغلبية، لأن زامبيا، من بين دول المواجهة كلها، هي الأشد تأثراً مباشرة بالقضية الروديسية. إذ كانت دول المواجهة قد أصدرت سنة 1969 ما يدعى ببيان لوساكا الذي أعلن، بلغة بليغة، عن حق وواجب «كل الناس في المشاركة، كونهم أفراداً متساوين في المجتمع في حكم بلدانهم وحكوماتها». أما المناداة بحكم الأغلبية فيمكن أن تقرراً أيضاً على أنها تأكيد للأقلية الأوروبية بأن يكون لها وجود محترم بعد تنازلها عن السلطة. كما اخترنا النصف الأخير من نيسان موعداً مستهدفاً لكي يتيح لي ذلك إمكانية إلقاء خطاب أيضاً، وفي الرحلة ذاتها، في مؤتمر التنمية الذي كانت ستعقده الأمم المتحدة في نيروبي أجمل فيه البرنامج المتعلق ببقية أفريقية. لكن حدث أن الرحلة تخللتها انتخابات تكساس الأولية، وأن خطابي هو الذي تحمل اللائمة لهزيمة فورد الكارثية فيها. غير أن فورد كان قد اختار أن يعطي الأولوية لما كان لا بد منه حسب مفهومه، للدفاع عن مصالحنا القومية وإن كان ذلك على حساب تطلعاته السياسية.

عناصر استراتيجية:

قبل إلقاء أنفسنا في أفريقية، كان لا بد من التوصل إلى استراتيجية، انطلاقاً من الأهداف المترتبة جزئياً، وغير المتجانسة جزئياً لمختلف الأطراف. مصدر قوتنا الرئيسي هو أن الدول الأفريقية ذاتها كانت تحتنا على التدخل، فيما كانت حكومات الأقليات البيضاء تثق بنا أكثر مما تثق بأي بلد آخر أو، بالنسبة إلى تلك المسألة، أية مجموعة قيادية بديلة في الولايات المتحدة. أما بالنسبة إلى الأطراف الأخرى أو الأطراف المحتملة:

❖ إن دول المواجهة، أي موزامبي، وزامبيا، وتنزانيا وبوتسوانا، التي كانت حرب العصابات تُتطَّم على أرضها، فقد كانت هي القنوات التي تمر عبرها الأسلحة من الخارج إلى القارة وكذلك المستشارون الأجانب والقوات الكوبية. بيد أن قادتها كانوا يعرفون أيضاً أن القوات الروديسية مسلحة تسليحاً حسناً وشديدة تماماً، وأن الحرب ستكون مكلفة وربما تنتهي بعدم بقاء قوات العصابات ضيفة أو دخيلة بل ربما تسيطر على البلد المضيف.

❖ أما الدول الأفريقية الأخرى، ذات العلاقة الأقل مباشرة، فقد كانت تدعم حكم الأغلبية مبدئياً لكنها كانت مستعدة للتعاون من أجل الحيلولة دون أن تصبح القارة ساحة معركة للحرب الباردة.

❖ جنوب أفريقية تخشى من أن يتحول الكفاح المسلح في روديسيا إلى مقدمة لهجوم ضد جنوب أفريقية ذاتها. في الوقت ذاته، كانت دول المواجهة كلها تدرك أن مساعدة جنوب أفريقية ضرورية ولا بد منها لحل المشكلة الروديسية، ذلك أن انتقال السلطة، بغير مساعدتها، سيكون دموياً، والنتيجة غير مضمونة، فيما إضفاء صبغة التطرف على المنطقة كلها سيكون لامناص منه.

❖ بالنسبة إلى بريطانيا، كانت روديسيا تمثل ذكرى أليمة لتضائل موقعها الدولي، إذ إن عجز بريطانيا عن إجبار روديسيا على الخضوع، أضعف محاولتها في تطوير دور أفريقية جديد قائم على التعاون مع مستعمراتها السابقة، وهو يفسر أيضاً الكراهية الشخصية التي كان يكنها الكثيرون من القادة البريطانيين لإيان سميث، وهي الكراهية التي عقدت، وغالباً ما أحبطت التعاملات البريطانية معه.

❖ أما بالنسبة إلى السلطات الروديسية، فقد كانت أقل الأطراف كسباً من العمليات الدائرة حولها جميعاً، فأياً كانت الضمانات المقدمة لحقوق الأقلية المرتبطة بحكم الأغلبية، فإن وضع السكان الأوروبيين سيكون في حالة من الضمور لا محالة. وفي 9 نيسان، حين سألت السير أنطون دوف، المسؤول في وزارة الخارجية البريطانية تحديداً عن شؤون أفريقية والشرق الأوسط؛ أجاب: يمكنهم أن يتبعوا شغلهم، لكن ربما لن يكون لأطفالهم مستقبل. لقد كان بالإمكان حث سلطات إيان سميث لإقرار حل فقط من خلال إفهامها بالعربي الفصيح أن السياسة التي نصممها هي الأقل سوءاً من بين الخيارات المؤلمة المطروحة أمامها جميعاً.

هذا الخليط من الأشياء غير المتكافئة - أي وجود أصحاب سلطة لا يتمتعون بالشرعية وأصحاب شرعية ليس بيدهم سلطة؛ عواطف أطراف يقابلها عدم ثقة هذه الأطراف ببعضها بعضاً - أقول هذا الخليط هو الذي وضع الحدود لاستراتيجيتنا الأفريقية وتطلعاتها.

كان قرارنا الأول والأشد رسوخاً هو أن تلتزم الولايات المتحدة دون غموض، وفي الحال، بمبدأ حكم الأغلبية، ولقد هوجم ذلك القرار أشنع هجوم وصار قضية من قضايا الحملة الانتخابية الرئاسية، لكنه كان أبسط الخيارات أماناً، إذ لم يكن باستطاعتنا اتخاذ موقف في أفريقية فقط بإعطاء دروس حول القضايا الجيوسياسية أو بوضع أنفسنا إلى جانب حكومات الأقليات. وإذا أردنا أن نقف في وجه المغامرات السوفيتية والكوبية المستقبلية في أفريقية الجنوبية وأن نخفض النفوذ السوفيتي ونلغيه هناك - كما فعلنا في الشرق الأوسط - فإن على سياستنا أن تعكس آمال ومطامح الأغلبية الساحقة في القارة. الأمر الذي لم يفهمه المدافعون عن الأقليات البيضاء في سياستنا الداخلية هو، أن الخط الذي اتخذناه كان الوسيلة الوحيدة لإبقاء فرصة ما أمام المستوطنين كي يعيشوا حياة كريمة - رغم أنها ستكون في ظروف أقل جودة مما كانت عليه.

لقد فشلت الجهود السابقة لأنها لم تستطع إيجاد توازن بين الفوائد والمضار للتوفيق بين الحوافز المتصارعة ضمن مَرَجَل أفريقية الجنوبية. وقد اقترحنا أن نطور استراتيجية متماسكة للخروج من المأزق مرة وإلى الأبد:

- لقد عرضنا على دول المواجهة انتقالاً سريعاً لحكم الأغلبية وذلك بإلقاء الولايات المتحدة بكامل ثقلها خلف أهدافها. بذلك سيتم توفير الدمار الذي سيلازم أي صراع طويل والتعريض للخطر استقرارها الداخلي من خلال السماح لوحدة حرب عصابات بالإقامة على أرضها. بالمقابل، أكدنا بكل إصرار على إبقاء القوات الأجنبية خارج الصراع، كما نتحمل مسؤولية التفاوض على وضع حركات التحرير الروديسية ونضمن حقوق الأقليات.

- وقد عملنا بصورة وثيقة مع القادة الأفارقة المعتدلين، لا سيما في كينيا، وزائير، والسنغال وساحل العاج، كي نساعد في تكوين إجماع في الرأي داخل منظمة الوحدة الأفريقية دعماً لسياساتنا وحماية لرؤساء دول المواجهة من الضغوط الأفريقية والدولية المتطرفة (فتيجيريا عموماً كانت تدعم الخط المتطرف).

- ولقد اعتمدنا على بريطانيا لكي تدخل من جديد في دبلوماسية أفريقية جنوبية وتلعب دوراً مهماً في المؤتمر التأسيسي الذي سيكون ذروة الاختراق الذي نأمل أن نحققه، وفي غضون ذلك، سنعتمد كل الاعتماد على الخبرة والمشورة البريطانية.

- بالنسبة إلى زعماء جنوب أفريقية، نقلنا لهم أنهم سيعطون دوراً شاملاً في المساعدة لتشكيل أفريقية السلام، والاستقرار، والعدالة بين الأعراق، وسوف تعامل جنوبي أفريقية كوسيط قيم وتمنح فسحة للتنفس

في التعامل مع مشكلاتها الخاصة، شريطة أن تساعد في دفع أفريقية الجنوبية نحو إدارة سياسية جديدة. لكننا أوضحنا بكل جلاء أن دعمنا لحكم الأغلبية لم يكن ليقف عند حدود جنوب أفريقية.

- الرجل الغريب الشاذ إنما كان إيان سميث، فقد فشلت كل الجهود السابقة لأنها كانت تبدأ بمفاوضات مع هذا الممثل للأقلية البيضاء التي لم يكن لديها أيُّ حافظٍ للتخلي عن هيمنتها. لذلك اقترحنا أن نتعامل مع سميث بعد أن يتم الاتفاق على التزامات الأطراف الأخرى. ولم يكن باستطاعتنا أن نفضل شيئاً حيال حقيقة أخرى هي، أن سميث وأقليته الأوروبية لن يكسبا إلا القليل من دبلوماسيتنا. لكننا اقترحنا أن نيسر الانتقال من خلال معاملته باحترام. لم يكن لي أية علاقة به إن خيراً أو شراً، لكنني كنت أعتبره مشكلة لا بد من التعامل معها كمشكلة، أكثر من أنه خصم ينبغي قهره. بل حتى وأنا أسعى لتغيير طريقة الحياة التي تعيشها الأقلية الروديسية، كنت باعتباري لاجئاً سابقاً، أتعاطف وأشعر بالنعاء الذي ستكأبه تلك الأقلية نتيجة انهيار أسلوبها في الحياة.

السياسة الأفريقية وإجماع الرأي المحلي:

في اجتماعاتنا اليومية، كان فورد يولي اهتماماً شديداً للتطور الحاصل في السياسة الأفريقية ويحثنا على إعطائها الصيغة الأشد اكتساحاً، بما في ذلك تطوير خيارات عسكرية لدعم أهدافنا السياسية. إذ كان واضحاً أن مقاومة الاندفاع السوفيتية — الكوبية الهادفة لجعل كوبا الطليعة العسكرية للشيوعية بحاجة لأكثر من بيان سياسي.

في 24 آذار 1976، اجتمعت بمجموعة إدارة الأزمات الخاصة بنا في «قاعة الموقف» الواقعة في قبو البيت الأبيض. وبسبب أهمية الموضوع وحساسيته، فقد كان بالحقيقة اجتماع مكتب أمن قومي لكن دون الرئيس. ولأنني كنت من قبل قد نسقت معه السياسة الأفريقية استعداداً لرحلتي، فقد طلب إلي فورد أن أترأس الاجتماع على الرغم من أنه، ومنذ ما دعي بمجزرة عيد جميع القديسين التي ذكرناها سابقاً، أصبحت المسؤولية عن آلية عمل مكتب الأمن القومي على كاهل سكوكرفت. وقد أجمعت المهمة كما يلي: إننا نريد أن نبدأ خطتنا في الميادين السياسية، والاقتصادية والعسكرية، بحيث يمكننا أن نرى ما يمكننا فعله إذا ما ابتغيانا التحرك ضد كوبا، وينبغي أن يكون لدينا نطاق من الخيارات. في وقت لاحق، سيعقد اجتماع لمكتب الأمن القومي من أجل مناقشة الأهداف، الآن علينا أن نتفحص إمكاناتنا بحيث يكون باستطاعة الرئيس أن يتخذ القرار السياسي بما عليه أن يفعل، وكيف يخطط لذلك..

وقد قمت بتحديد الهدف الاستراتيجي كما يلي:

علينا أن ندخل في رؤوس قادة البلدان الأفريقية أنهم لا يستطيعون أن يضعوا رجلاً هنا ورجلاً

هناك.

ليس باستطاعتهم أن يدعموا الكوبيين في أفريقية ويدعمونا نحن في الوقت نفسه.. علينا أن نعلم ما نريد أن نفعل. وعلينا أن نتفحص جيداً خطين أو ثلاثة خطوط محتملة للعمل وأن نحصلها بكل تفصيلاتها لنرى ما يمكن أن ينجم عنها من مشكلات..

وقد أعد نائب رئيسي السي أي إي، فيرنون وولترز التقييم الناتج للاجتماع:

على الرغم من أن التمرد سيستمر في التصاعد إلا أن عصابات الحرب الشعبية ستبقى أضعف من أن تحقق انتصاراً عسكرياً طالما ظل دعمها محدوداً بكميات «معتدلة» من مواد المساعدة وعناصر «المستشارين» الكوبيين والسوفييت.

في هذا الوضع، ستكون هذه العصابات تحت ضغط متصاعد لقبول المساعدات الكوبية والسوفيتية على نطاق أوسع، إضافة لعناصر «قتالية كوبية». ولسوف يكون من الصعوبة بمكان متزايد بالنسبة إلى القادة الأفارقة بالذات الذين يسعون الآن «للحد» من التدخل السوفيتي والكوبي أن يقاوموا مثل هذه الضغوط.

في اليوم ذاته قال فورد لمجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ: إنه مصمم على اتخاذ إجراء شديد ضد نتيجة كهذه.

غير أن إحساس الوكالة بضرورة الاستعجال لم يشاركها الجميع فيه. فقد عكس دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع الجديد، ما كان عليه البنتاغون من حذر تقليدي. وعلى العكس من الفكرة الشائعة بأن العسكري يجب أن يكسب أسلحة، إلا أنه ينفر من استخدامها إلا في وجه أشد التحديات مباشرة للأمن الأمريكي، فإن الأهداف السياسية المحدودة تجعل العسكريين عصبيين لا سيما منذ حرب فيتنام.

وحين ينفر البنتاغون من أمر، يتشبث بموقفه مصراً على النظر الكامل بكل الخيارات مهما تكن واسعة ومعقدة إلى حد أن الرئيس يجد نفسه مشوشاً غارقاً في ممارسة مدرسية تقريباً، مما يزيد من شدة حيرته. لقد عبر رامسفيلد عن موافقته على استراتيجيتنا، لكن ما أزعجه، كل منها يتعلق بسلسلة من الافتراضات السياسية. وقبل أن يكون بالإمكان التخطيط لعمل عسكري، يتعين النظر ملياً في كل تعديل عسكري وسياسي، على حدة وبالعلاقة مع التعديلات الأخرى كلها.

مثل هذه المهمة يحتمل أن تستهلك بقية الفترة الرئاسية لفورد، إن لم يكن عقداً من الزمن، ولا يمكن إنجازها إلا بالكاد ضمن الإطار الزمني المتعلق بالأخطار التي نسعى لمواجهتها.

ظل فورد هادئاً، رغم أنه يكون عادة تجاه نزعات أعوانه أكثر عنفاً من أن يدعها على هواه. والبنتاغون، الذي صار رامسفيلد حاكمه في 29 آذار، لم يكن بحاجة لأن يتوصل إلى توصية قبل رحلتي إلى أفريقية في نيسان، وليس هناك سوى مجموعة أولية من الاستنتاجات يمكنها أن تساعد الرئيس في حال الطوارئ:

لا أعتقد أننا بحاجة لقول ما سوف نفعله، لكنني أعتقد أن علينا أن نستعد لاتخاذ إجراء إيجابي ثم أنا لا أريد للشيوخيين أن يأخذوا فكرة بأننا لن نقوم بعمل عنيف وقاس.

في غضون ذلك، أدت لنا تسريبات الصحف ولمرة واحدة، خدمة مفيدة من خلال لفت انتباه كاسترو إلى أننا كنا جادين. ففي 26 آذار، صدرت الواشنطن بوست بعنوان عريض يقول: «البيت الأبيض والبنتابغون يدرسان إمكانية عمل عسكري ضد كوبا»⁽⁷⁾. وعادة يمكن لقصة كهذه أن تفرق في ضجيج الخلفية العامة لواشنطن، لكن من المؤكد أنها كانت ستلفت انتباه هافانا.

في 22 نيسان وقبل أن أغادر إلى أفريقية، راجعت مجموعة الأمن الخاصة للتخطيط المحتمل الذي كنا نناقشه طيلة الأسابيع الأربعة الماضية. ومرة ثانية، كانت المبادئ حاضرة. إذ كُرس قدر كبير من الاجتماع لتلخيص مخابراتي شامل قدمه مدير السي آي إي الجديد، جورج بوش. جوهر تقدمته - المدعوم بتفاصيل داعمة كثيرة - تم تلخيصه بهذه الجملة البليغة: «تتكهن جماعة المخابرات بأن القوات الكوبية ستدخل في روديسيا قبل نهاية 1976».

ورغم أن فورد لم يفلح في استخلاص توصية محددة من البنتابغون، إلا أن رامسفيلد زود المجموعة الأمنية الخاصة بمجموعة كفاءة وشاملة من الخيارات بست مراحل متدرجة. في تلك الخطط أدرجت ضمن قائمة القوات المطلوبة والأخطار التي تتعلق بكل مرحلة. وفي حال التأزم، كانت تقدم مركباً مفيداً من الخيارات المتاحة، رغم أن الرئيس سيواجه بالتأكيد خلافات مريرة قبل اتخاذ قراراً نهائياً.

فمع مغامرتنا بدخول إقليم لا خريطة له حتى ذلك الحين، كنا نبذل أقصى جهد لتكوين دعم محلي. وبين آذار وأيلول، 1976، التقيت أربع مرات بمجموعات من القادة الأمريكيين - الأفارقة، وعددهم ثلاثون تقريباً. لقد ساعدني وزير النقل، وليم كولمان، وهو محام أمريكي من أصل أفريقي متميز، في تحديد ماهية الإسهامات لكي نضمن أن كل جزء مهم من الخيار كان ممثلاً ويشارك في الاجتماعات أما د. ليون سوليفان الذي كان رائداً في العمل مع الشركات الأمريكية لوضع قواعد تهدف لاختراق نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقية، فقد قدم الكثير من النصح المفيد لمساعدتنا في جسر الهوة مع جماعة السكان الأمريكيين - الأفارقة.

الاجتماعات ذاتها كانت عاطفية تماماً لأنها كانت المرة الأولى التي يجتمع فيها زعماء الأمريكيين - الأفارقة بوزير الخارجية لاستشارتهم بصورة منهجية وأخذ رأيهم. وهكذا، حتى منتقد طويل العهد للإدارات الأمريكية التي خدمت فيها كالأب جيس جاكسون تعهد بتقديم دعمه:

إننا نقدر كل التقدير أنكم وافقتم على احترامنا. إذ ما من وزير خارجية آخر وافق على تقديم مثل

هذا الاحترام للأمريكيين السود..

.. إننا ندعم السياسة الأفريقية التي باشرتموها، وعلى هذا الأساس، لكم كل دعمنا. فوزراء الخارجية الآخرون ما كانوا ليلتقوا بنا كما فعلت أنت.

وعلى الرغم من أنه كانت هناك وجهات نظر شتى فيما يتعلق بالتكتيك، إلا أن زعماء الأمريكيين - الأفارقة كانوا داعمين جداً لاستراتيجيتنا العامة.

غير أن الكونغرس برهن على أنه أقل تقبلاً. ففي 18 آذار، التقيت بستة أعضاء من لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ - ومعظمهم من الجانب الليبرالي الذي كنا نقدر أن جلّ مصاعبنا ستأتي منه، إذا ما وقفنا في وجه أي تحرك عسكري كوبي آخر، فلم يصدر عنهم أي نقد يتعلق بنوايانا. كنا قد خططنا لأن تلقى الولايات المتحدة بثقلها كله خلف حكم الأغلبية في أفريقية الجنوبية وأن نعمل لتحقيق اختراقات في روديسيا وربما في ناميبيا في ذلك الصيف. لكن إذا ما تدخلت القوات الكوبية، قلت لهم، «فإننا قد لا نفضل شيئاً في روديسيا، لكن ربما يتعين علينا أن نعمل شيئاً ما هنا، بما في ذلك الضغط العسكري على كوبا».

ادعى السيناتور كلارك، وهو صاحب التعديلات التي منعت أي مواجهة أبعد للتحركات الكوبية في أنغولا، بأنه موافق على الاستراتيجية من حيث المبدأ. لكنه احتج بأن روديسيا ليست المكان الملائم لاتخاذ ذلك الموقف، لأنها ستجعلنا نتحالف مع حكومة الأقلية البيضاء هناك بزعماء إيان سميث.

وهكذا، كان تجنب هذا المأزق هو، بالطبع، السبب في تقديم الدعم الأمريكي لحكم الأغلبية. فأشرت إلى أننا إذا ما حيل بيننا وبين مقاومة التحركات العسكرية الكوبية والسوفيتية، «فإن ذلك سيؤدي إلى وجود دائم للكوبيين في أفريقية الجنوبية». لأنهم كانوا مضطرين للتدخل حيث يكون وضع المقاومة صعباً سياسياً. بعدئذ أجمل همفري استنتاج أعضاء مجلس الشيوخ.

إن الشعب الأمريكي معني للغاية بكوبا، فاهتمامه ينصب أكثر على نصف الكرة الغربية هذا. وهناك موجة من الغضب في البلاد بسبب ما يفعله الكوبيون في أفريقية. وأعتقد أن أي شيء تفعله في هذا النصف من الكرة سيلقى التأييد، ومن الكونغرس. كما نعتقد أن التدخل في أفريقية قضية خاسرة.

الأسابيع التالية قضيتها وأنا ألخص سياستنا للجان الكونغرس وأتلقى الرد نفسه تقريباً: الرغبة بسياسة أكثر فعالية واهتمام بالتدخل الكوبي، النفور من مقاومته بالقوة. وهكذا وضعت أفريقية الجنوبية في حالة من الإنعاش الحاد انقساماتنا الوطنية مرة ثانية حين كانت تبذل محاولة للربط بين القوة والسياسة. لقد كان الليبراليون يسعون وراء حالة من «النيرفانا» (الاسترخاء السعيد) تجمع بين المبدأ والحد الأدنى من الخطر. ولسوء الحظ، كما قلت للسيناتور همفري، منذ أن استلم السوفييت والكوبيون زمام المبادرة، إنه من غير المحتمل أن يهجموا في الأمكنة الملائمة لنا. في الآن نفسه، كان المحافظون،

كما لاحظت في الخطاب الذي القيته في دلاس في 22 آذار، يدعون «لتفوق استراتيجي مع ممارسة تراجع إقليمي». فيما كان المحافظون الجدد أكثر اهتماماً بتشديد هجومهم الأيديولوجي على فورد وأعوانه من اهتمامهم بالمشاركة في الصراع ضد الشيوعية حيث يحدث نزاع فعلاً.

لقد كان الوقت ذا أهمية. فالصراع المسلح كان قد بدأ في روديسيا عبر موزامبيق وزامبيا. والسي أي إي تتنبأ بتدخل كوبي وشيك. أي أن حرباً عنصرية خارج السيطرة بدت وكأنها على حافة الانفجار في أفريقية الجنوبية، فيما يتمتع الدور الكوبي - السوفيتي في صراعات التحرر في أفريقية باحتمال زيادته لعدم الاستقرار في أرجاء القارة كلها (وقد حدث هذا بالحقيقة بعد أن غادر فورد مكتب الرئاسة). كما أنها، ما إن ترجع القوات الكوبية إلى وطنها، حتى يمكن أن تتحول إلى عنصر بلبله وزعزعة استقرار في السياسات العرقية لأمريكا اللاتينية كلها، كما أشار إلى ذلك رئيس فنزويلا وكولومبيا.

لكن كان على رحلة أفريقية أن تثبت في ما إذا كان باستطاعتنا أن نرتقي بتطور يتسق مع قيمنا وأمننا على حد سواء أم لا. إثر ذلك، اتُّهم الرئيس بالبلادة السياسية لأنه فعل ذلك وربما لأنه لم يفهم تماماً ما كان يجري. كما واجه أيضاً العذر المألوف لتخلي الكونغرس الذي لم يكن قد استشاره بالشكل الملائم. لم يفاجأ أحد بسياستنا الأفريقية. إذ كنا قد تكلمنا عن حكم الأغلبية بالنسبة لأفريقيا الجنوبية داخل حكومتنا الكونغرس وإلى القادة الأجانب طيلة أشهر. كما كنا قد أوضحنا نيتنا في ضمان حقوق الأقلية البيضاء في أي ترتيب دستوري جديد ينشأ عن مبادرتنا الأفريقية.

على أن الرئيس لم يناقش معي في يوم من الأيام حملة الانتخابات الأولية، رغم أنني كنت الوحيد الذي طرح مسألة الثمن السياسي لما كنا نهم باتخاذها في اجتماع المكتب البيضوي في 12 نيسان. فكان رد فورد هو من حثني على العمل بهذا المبدأ لا أن أكون تكتيكياً جداً:

كيسنجر: أنا ذاهب إلى أفريقية وأخطط لأن أتخذ موقفاً قوياً لصالح السود بالنسبة إلى جنوب أفريقية. فورد: هذا تمام بالنسبة إلي.

كيسنجر: ستصب جنوب أفريقية عليك بعض نيران مدفعتها بسبب ذلك. وأنا سأدعم إلغاء تعديلات بيرد (التي تستثني الكروم الروديسي من الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة).

فورد: ذلك هو موقفنا. لكن يجب أن يكون بما يستحق، لا كتعديل لقانون آخر.

لكن ما كان وراء الصدمة من أسباب، هو أن فورد، حتى في سنة الانتخابات، لم يغير رأيه في الخدمة. ففورد، الذي دفعت الرئاسة إليه بفعل القدر، كرّس نفسه لأن يكون جديراً بمسؤوليات الرئاسة، وقد كان أكثر تواضعاً من أن يعتقد أن له الحق في أن يجعل المصلحة العامة ثانوية ملحقة بتطلعاته لإعادة انتخابه. إن السياسة الحديثة تزدرى مثل هذه المواقف، لكن التاريخ ملزم بأن يكون أكثر تلطفاً ورفقاً بكثير.